

واقع تمويل المشروعات الاقتصادية من خلال صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر  
- تجربة بنك البركة الجزائري (وكالة سكيكدة) أنموذجا -

**The Reality of Financing Economic Projects Through Islamic Financing  
Formulas in Algeria  
- The Experience of Al-Baraka Bank of Algeria (Skikda Agency) as a Model -**

داود غديري<sup>1</sup>، أبو بكر بوسالم<sup>2</sup>، مليكة بلفتحي<sup>3</sup>

<sup>1</sup> المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميله (الجزائر)، d.ghediri@centre-univ-mila.dz

<sup>2</sup> المركز الجامعي نور البشير - البيض (الجزائر)، bakeur87@yahoo.fr

<sup>3</sup> جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل (الجزائر)، malika.belfethi@univ-jijel.dz

تاريخ النشر: 2021/03/31

تاريخ القبول: 2021/03/03

تاريخ الإرسال: 2021/02/11

**ملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الصيرفة الإسلامية ومختلف الصيغ التمويلية المطبقة فيها ومدى مساهمتها في تمويل المشروعات الاقتصادية، من خلال دراسة حالة بنك البركة الجزائري (وكالة سكيكدة). حيث خلصت الدراسة إلى أنه يقدم صيغا تمويلية مختلفة تراعي في مجملها أحكام الشريعة الإسلامية، غير أنه يهمل صيغ التمويل القائمة على المشاركة في العائد كالمضاربة، والمشاركة، والاستصناع، وأيضا التصكيك الإسلامي، ويركز تمويلاته بصفة أساسية على صيغ التمويل القائمة على المديونية كالمساومة والاعتماد التجاري وبيع السلم التي يطغى عليها الجانب التجاري، وهي وإن كان يعطيها مردودية واسعة مضمونة إلا أنه يكرس انعدام التوازن من الناحية النظرية والعملية ويخالف فلسفة الصناعة المصرفية الإسلامية. **كلمات مفتاحية:** الصيرفة الإسلامية، صيغ التمويل الإسلامي، المشروعات الاقتصادية، بنك البركة الجزائري (وكالة سكيكدة).  
تصنيفات JEL : E5، G20، P12.

**Abstract :**

This study aimed to identify the Islamic banking and the various financing formulas applied on it. Also, it study its main contributes to financing economic projects, This is tought the Al-Baraka Bank of Algeria (Agency of Skikda).

where the study concluded that Al-baraka bank of Skikda agency serves various financing formulas that take into account the entirety of the provisions of Islamic Sharia, but in the meanwhile it neglects some forms of financing which based on return such as speculation, participation and Istisna'a as well as Islamic misconduct, Its funds focused mainly on financing formulas based on debts, such as bargaining and leasing, and the bai salam which is dominated by the commercial side. Even if it gives

المؤلف المرسل: داود غديري، الإيميل: d.ghediri@centre-univ-mila.dz

a wide and guaranteed revenue, but it is devoted to the lack of balance in both theoretical and practical sides ; and contradicts the philosophy of the Islamic banking industry.

**Keywords:** Islamic Banking, Islamic Financing Formulas, Economic Projects, Al-Baraka Bank Algeria (Skikda Agency).

**JEL Classification Cods :** E5, G20, P12.

#### المقدمة:

يعتبر الجهاز المصرفي المحرك الأساسي لاقتصاد أي دولة من خلال الدور الذي تلعبه البنوك في النشاط الاقتصادي والمتمثل في جمع الأموال وتوظيفها على أحسن وجه، حيث يبرز التمويل الذي تضخه البنوك في الاستثمار كأحد أهم مراحل إنشاء أي مشروع اقتصادي أو توسعته، سواء كان زراعيا، صناعيا، تجاريا أو خدماتيا.

وتشهد الصناعة المصرفية الإسلامية مرحلة مهمة من مراحل نموها وانتشارها وتزايد الاهتمام بها أكثر في الأقطار الإسلامية وحتى في الدول غير الإسلامية، حيث فاق حجمها 2 تريليون دولار مع نهاية عام 2015 ومن المتوقع أن تصل أصول الصيرفة الإسلامية إلى 3.5 تريليون دولار عام 2024، وهي تنمو بمعدل يتراوح ما بين (15 - 20%) سنويا بمختلف فروعها من تمويل إسلامي، صكوك إسلامية، تأمين تكافلي، وصناديق استثمارية.

#### مشكلة الدراسة

إن المشروعات الاقتصادية في الجزائر لاسيما الصغيرة والمتوسطة تعاني العديد من المشاكل وتواجه قيودا فيما يتعلق بالتمويل والتسهيلات الائتمانية، بسبب ضعف المنظومة البنكية في الجزائر ومحدودية دورها في عملية تمويل مختلف المشروعات الاقتصادية، ولقد كان لظهور الصيرفة الإسلامية ولوجها كوسيط مالي في الأسواق النقدية والمالية خلال القرن 20، إحداث نقطة تحول نوعية في اقتصاديات التمويل وتجربة رائدة وحديثة تمكن أصحاب المشروعات الاقتصادية من إيجاد البديل التمويلي الملائم من خلال صيغ التمويل الإسلامية التي تطرحها.

وتتوزع الصناعة المصرفية الإسلامية خصوصا بين منطقة الخليج وماليزيا واندونيسيا ودول الشرق الأوسط وأوروبا، بينما حصة البلدان العربية في شمال إفريقيا والتي من بينها الجزائر ضعيفة نوعا ما. وتبعاً لما تقدم يمكننا طرح التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المشروعات الاقتصادية بالجزائر (دراسة حالة بنك البركة

الجزائري- وكالة سكيكدة)؟

#### فرضيات الدراسة

ضمن متطلبات الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة ، تم وضع الفرضيات التالية:

- المصارف الإسلامية تتمتع بالعديد من الصيغ التمويلية التي تلي الرغبات المتنوعة للمتعاملين وأصحاب المشروعات الاقتصادية؛

- بنك البركة الجزائري (وكالة سكيكدة) باعتماده على العديد من صيغ التمويل الإسلامي يساهم بشكل كبير في تمويل المشروعات الاقتصادية؛

- يعتمد بنك البركة الجزائري (وكالة سكيكدة) كثيرا على صيغ التمويل القائمة على المديونية، وهذا خلافا لصيغ التمويل القائمة على المشاركة.

#### أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من الأهمية المتزايدة للأعمال المصرفية الإسلامية التي أضحت واقعا ملموسا يشهد له بالنجاح على المستوى الإسلامي والعالمي، حيث أصبحت المصارف الإسلامية تنافس المصارف التقليدية في اجتذاب المستثمرين وأصحاب المشاريع الاقتصادية لاسيما في الأقطار العربية والإسلامية، والذين يبحثون عن صيغ تمويلية جديدة ومبتكرة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتلبي احتياجاتهم.

#### أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لبلوغ الأهداف التالية:

- عرض الإطار النظري للصيرفة الإسلامية ومكانتها عالميا؛
- الكشف عن مختلف صيغ التمويل الإسلامي؛
- بيان مدى مساهمة بنك البركة الجزائري (وكالة سكيكدة) من خلال صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المشاريع الاقتصادية بالولاية.

#### الدراسات السابقة

من بين الدراسات السابقة التي عالجت تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الاقتصادية، نذكر:

- دراسة (محمد عبد الحليم عمر، 2003) بعنوان: "صيغ التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة القائمة على أسلوب الدين التجاري والإعانات"، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مفهوم كل صيغة من صيغ التمويل الإسلامي ومشروعيتها والجانب التمويلي فيها، وصور تطبيقها لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والإجراءات العملية لتنفيذها، مع إبراد بعض نماذج عقودها، والإشارة إلى بعض التجارب لهذه الصيغ بالواقع العملي.
- دراسة (خالدي خديجة، موساوي زهية، 2006) بعنوان: "التمويل الإسلامي للمشاريع الاقتصادية: فرص وتحديات"، هدفت هذه الدراسة إلى إبرار دور النظام المصرفي الإسلامي بوصفه كنظام عادل ومستقر قادر على تحفيز وتشجيع المشروعات الاقتصادية من خلال ما يقدمه من صيغ تمويلية متنوعة. وقد خلصت الدراسة إلى أن النظام المصرفي الإسلامي يقدم صيغا تمويلية تتلاءم مع طبيعة المؤسسات الاقتصادية لاسيما الصغيرة والمتوسطة منها، كما أن المصارف الإسلامية تواجه العديد من التحديات في عملها في ظل العولمة، وفي المقابل هناك فرص عديدة يمكن أن تقدمها.
- دراسة (محمود سلامة الجويفل، 2013) بعنوان: "دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث اتبع الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، وكان مجتمع الدراسة يشتمل على جميع

البنوك الإسلامية الأردنية (البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي). وقد خلصت الدراسة أنه يوجد دور كبير للبنوك الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، إضافة إلى وجود فعالية لصيغ التمويل الإسلامي المتبعة في ذلك، إلا أنه تصادف وجود مجموعة من المعوقات تواجه البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم حالت دون حصول هذه الأخيرة على التمويل اللازم.

### المنهج المتبع في الدراسة

نماشيا مع متطلبات الدراسة فإن المنهج المتبع يتمثل في المنهج الوصفي، لاسيما في الجانب النظري، وكإسقاط لما تم قراءته نظريا على الواقع تم اعتماد دراسة حالة (بنك البركة الجزائري- وكالة سكيكدة)، وهذا من خلال جمع المعلومات والبيانات المرتبطة بالموضوع، ومحاولة تحليلها ومناقشتها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها.

### هيكل الدراسة

للإجابة على مشكلة الدراسة والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تم اعتماد الخطة التالية:

- ماهية الصيرفة الإسلامية ومكانتها عالميا؛
- صيغ التمويل الإسلامي؛
- دور بنك البركة الجزائري - وكالة سكيكدة- في تمويل المشروعات الاقتصادية (دراسة حالة).

### 1- ماهية الصيرفة الإسلامية ومكانتها عالميا

#### 1-1- ماهية الصيرفة الإسلامية

برزت الصيرفة الإسلامية كظاهرة حديثة أخذت في التوسّع وجلبت اهتمام العالم، الذي أخذ ينظر إليها كآلية لمواجهة الأزمات المتعددة والدورية التي يتخبط فيها الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى قدرتها على توزيع الأرباح من الموارد النقدية على أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساهمتها بشكل مباشر في عدالة توزيع الدخل القومي، فضلا عن تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع.

#### 1-1-1- تعريف الصيرفة الإسلامية

مصطلح الصيرفة الإسلامية أو كما تسمى أيضا المصارف الإسلامية أو البنوك الإسلامية تعرف على أنها: " تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً" (هربان، 2015، صفحة 42). وهذا التعريف قاصر، حيث أن عمل البنوك الإسلامية لا يقتصر فقط على عدم التعامل بالفائدة فحسب، بل لها أهداف ونشاطات أخرى.

وهناك من عرف البنك الإسلامي بأنه: " مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، مما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية " (العززي، 2012، صفحة 11). يتضح لنا من هذا التعريف أن البنوك الإسلامية تساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي وعدالة التوزيع بالإضافة إلى تحقيق التنمية.

من ناحية أخرى عُرّف البنك الإسلامي على أنه: " مؤسسة مالية تقوم بتجميع المدخرات وتحريكها في قنوات المشاركة للاستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة، عن طريق أساليب المضاربة، المشاركة المتأجرة، والاستثمار، وتقديم كافة الخدمات المصرفية في إطار الصيغ الشرعية التي تتضمن التنمية والاستقرار" (قادري، 2014، صفحة 27). لقد بين هذا التعريف مختلف الصيغ الشرعية التي يتم عن طريقها استثمار الأموال في البنوك الإسلامية بعيدا عن الربا.

### 1-1-2- أسس الصيرفة الإسلامية

تقوم الصيرفة الإسلامية على عدة أسس، منها ما هي أسس عامة ومنها ما هي أسس خاصة.

#### 1-1-2-1- الأسس العامة للصيرفة الإسلامية: للصيرفة الإسلامية أسس عامة تقوم عليها وتمثل في ما يلي:

أ. تحريم الربا والغرر: أي تحريم التعامل بالفوائد الربوية أخذًا وعطاءً، والمقصود هنا بالربا الزيادة في رأس المال (Abdus, Norman, & Bradley, 2005, p. 72)، أما أدلة تحريمه من الكتاب قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ سورة البقرة (الآية: 278). فالشرع يهدف إلى منع إضاعة المال واستغلال الآخرين، وإهمال المصلحة العامة والعبث في أمور اجتماعية أو وهمية، وهو يدعو بذلك إلى توجيه المال والمساهمة في الإنتاج الحقيقي (سعيد و لعلام، 2011، الصفحات 3-4).

ب. قاعدة العُثم بالغرْم: ويقصد هنا بالغرْم الحق في الربح، أما الغرم فيقصد به الاستعداد لتحمل الخسارة، وتعتبر هذه القاعدة أساسية في التعاملات القائمة على المشاركة، حيث يكون المتعامل مع المصرف الإسلامي شريكا في الربح والخسارة (بن عزة و بلدغم، 2018، صفحة 79).

ج. النهي عن بيعتين في بيعة واحدة: تقوم الصيرفة الإسلامية على أساس آخر وهو النهي عن بيعتين في بيعة واحدة، والنهي هنا ينصب على ما كان بين الطرفين لأن النبي عليه الصلاة والسلام نهي عن بيعتين في بيعة واحدة، والبيعة إنما تكون بين طرفين فإذا تضمّنت بيعتين معناها وجود طرفين (قندوز، 2008، صفحة 174).

د. حرية التعاقد: يقصد بها إطلاق الحرية للناس في أن يعتقدوا ما يريدون وبالشروط التي يشترطونها، غير مقيدين إلا بقيد واحد، وهو أن لا تتضمن عقودهم على أمور قد نهي عنها الشرع وحرّمها (قندوز، 2008، صفحة 172).

ه. التيسير ورفع الحرج: لقد عبّر العلماء عن هذه القاعدة بقولهم: (المشقة توجب التيسير)، وبقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ سورة البقرة (الآية: 286)، وقوله أيضا: ﴿ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ سورة الحج (الآية: 76).

و. ارتباط التمويل بالجانب المادي للاقتصاد: بمعنى الإنتاج الحقيقي الذي يضيف شيئا جديدا للمجتمع.

ز. النهي عن كسب المال بطرق غير مشروعة: أي عدم الدخول في معاملات أو عقود تحتوي على: الجهالة، الإسراف، الغرر، التعسف، السحت (بن عزة و بلدغم، 2018، صفحة 79)

#### 1-1-2-2- الأسس الخاصة للصيرفة الإسلامية: كما للصيرفة الإسلامية أسس عامة، كذلك لها أسس خاصة، وهي

(قندوز، 2008، الصفحات 175-176):

أ. الوعي بالسوق: يقصد به أن تكون الحاحات التي يتطلبها السوق معروفة لمن يقوم بالابتكار والتطوير للأدوات، بالإضافة إلى تحقيق التراضي بين جميع الأطراف. لأن الصيرفة الإسلامية تهدف أساساً إلى تلبية الاحتياجات المختلفة لجميع الأعوان الاقتصاديين مع استفادتهم جميعاً.

ب. الإفصاح: يقصد بالإفصاح بيان المعاملات التي يمكن أن تؤديها تلك الأدوات والتي يمكن ابتكارها أو تطويرها، وذلك لسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها المتلاعبون أو المضاربون لاستخدام تلك الأدوات لتحقيق غايات لم تكن تهدف إليها أصلاً.

ج. المقدرة: والمقصود بها وجود مقدرة رأسمالية من الشراء والتعامل والالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية.

د. د/ الالتزام: يعتبر الالتزام أساساً خاصاً بالشريعة الإسلامية، بحيث يمكن أن تشارك الصيرفة الإسلامية والتقليدية في الوعي والإفصاح والمقدرة، لكن الالتزام يعتبر ميزة وعلامة خاصة للصيرفة الإسلامية.

## 1-2- واقع ومكانة الصيرفة الإسلامية عالمياً

تعد المصارف الإسلامية حديثة العهد مقارنة بالمصارف التقليدية، وظهرت هذه المصارف في أواخر القرن الماضي وبدأت أولاً بإتباع نظام عدم التعامل بالفائدة، ثم تطورت إلى مرحلة القيام بدور الوساطة بين جمهور المودعين والمستثمرين. وقد حققت صناعة التمويل الإسلامي في العقد الأخير نمواً هو الأسرع في النظام المالي العالمي، حيث ازداد عمل هذه المصارف الإسلامية في العديد من الدول العربية والغربية، التي سعت إلى تطوير عمل المؤسسات المالية الإسلامية وهو ما أسهم بازدياد أعداد هذه المؤسسات بشكل كبير في العديد من الدول، كون التمويل الإسلامي يمتلك العديد من المقومات التي تحقق له الأمن والأمان وتقليل المخاطر (روبيح، 2015). والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول (01): تطور عدد المصارف الإسلامية خلال الفترة (1963-2015).

السنة	1963	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015
عدد البنوك الإسلامية	01	02	25	52	100	160	200	370	450	600
التغير	-	1+	23+	27+	48+	60+	40+	170+	80+	150+

المصدر: (بورقة، 2011، صفحة 10)

وبحسب تقرير صادر عن "ستاندرد آند بورز & Poor's" فإن أصول الصيرفة الإسلامية عالمياً فاقت تريليوني دولار في نهاية العام 2013، يتركز معظمها في البلدان المصدرة للنفط، حيث يمثل مجلس التعاون الخليجي وماليزيا وإيران أكثر من 80% من أصول هذه الصناعة. والجدول الموالي يعرض توزيع المصارف الإسلامية وفروعها على مستوى العالم لعام 2018:

الجدول (02): عدد المصارف الإسلامية وفروعها لأهم الدول على مستوى العالم لعام 2018.

الدولة	عدد المصارف	عدد الفروع	الدولة	عدد المصارف	عدد الفروع	الدولة	عدد المصارف	عدد الفروع
السودان	37	800	موريتانيا	6	-	فلسطين	3	71
إيران	34	20598	الصومال	6	-	تونس	3	-
البحرين	21	63	باكستان	5	1557	سوريا	3	-

واقع تمويل المشروعات الاقتصادية من خلال صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر  
- تجربة بنك البركة الجزائري (وكالة سكيكدة) أمودجا-

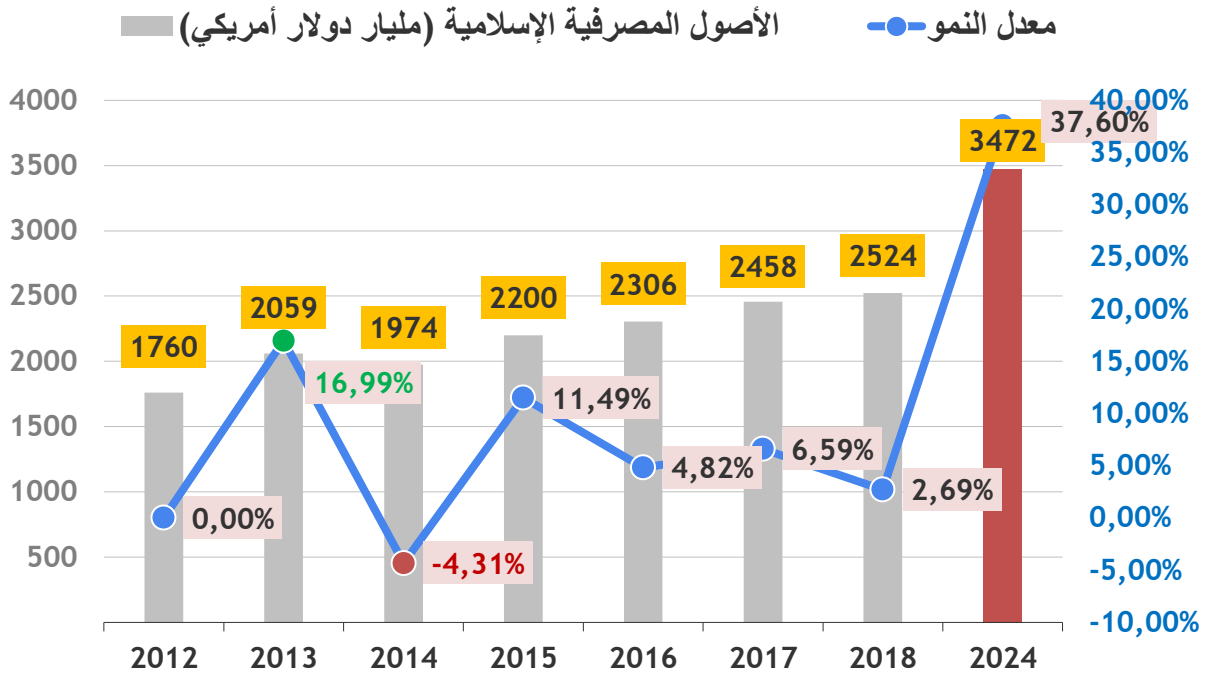
2	2	عمان	54	5	لبنان	-	18	العراق
26	2	بروني	1120	5	تركيا	2246	16	ماليزيا
47	2	الجزائر	17	5	المنجترا	478	14	اندونيسيا
-	2	المغرب	193	4	الأردن	285	8	الإمارات
5	2	كازاخستان	75	4	قطر	1197	8	بنجلاديش
32	1	نيجيريا	831	4	السعودية	-	7	اليمن
6	1	ليبيا	138	3	مصر	179	6	الكويت

Source: (IFSB, 2019, Islamic Financial Services Industry, Stability Report 2019, [www.ifsb.org/](http://www.ifsb.org/))

من الجدول أعلاه يتبين أن التمويل الإسلامي العالمي يتركز بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تستحوذ أسواق التمويل الإسلامي الخليجية على حصة تبلغ 40.3% من أصول المؤسسات المالية الإسلامية حول العالم، فيما تستحوذ باقي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على حصة تبلغ 38.6%، أما آسيا فتستأثر بحصة تبلغ 18.7% من الأصول الإسلامية وتستحوذ إفريقيا على حصة 0.8%، بينما تسيطر أسواق أوروبا وأميركا وأستراليا على حصة تبلغ 1.7% من الإجمالي (مدحت، 2019).

ورغم الأزمات المالية المتلاحقة التي تعصف بالاقتصاديات العالمية إلا أن صناعة التمويل الإسلامي لا تزال تشهد توسعا مدعوما بقوة الطلب وارتفاع الوعي من قبل المستثمرين. كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (01): معدل نمو أصول المصرفية الإسلامية خلال الفترة (2012-2024).



Source: (IFSB, 2019, Islamic Financial Services Industry, Stability Report 2019, [www.ifsb.org/](http://www.ifsb.org/))

نلاحظ من الشكل أعلاه أن نمو أصول الصيرفة الإسلامية في تزايد مستمر منذ سنة 2014، وذلك رغم أن معدل النمو متذبذب من سنة لأخرى، حيث سجل أعلى نسبة له (16.99%) عام 2013 وأدنى نسبة له (-4.31%) بعد سنة مباشرة، ويمكن إرجاع ذلك لتداعيات صدمة أسعار النفط 2014 على الاقتصاد العالمي، كما يتوقع أن تنمو قيمة أصول قطاع التمويل الإسلامي في العالم بنسبة تفوق 30 بالمائة خلال السنوات الأربع القادمة، وتبلغ 3.47 ألف مليار دولار بحلول 2024، منها 2.44 تريليون دولار كأصول للمصارف الإسلامية، وذلك وفقاً لنتائج تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي.

## 2- صيغ التمويل الإسلامي

تعمل الصيرفة الإسلامية على صياغة وابتكار قواعد وآليات، وإيجاد صيغ تمويل جديدة ذات جودة عالية للمشروعات، من أجل اجتذاب واستقطاب أكبر عدد ممكن من الزبائن وأصحاب الودائع، وهذا من خلال تطوير مستوى الخدمات والمنتجات المقدمة إليهم بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

### 2-1- الصيغ التمويلية

تعتبر الأدوات التمويلية من أهم الأدوات استعمالاً في المصارف الإسلامية، وتمثل في:

**2-1-1- المضاربة:** تعرف المضاربة بأنها: "إعطاء مال لمن يتجر به وفق نسبة معينة من الربح وحسب عقد المضاربة، لاستخدام هذه الأموال في أغراض معروفة ومحددة (مشروع) مقابل نسبة معينة من الربح، حيث سيوزع الربح حسب ما اتفق عليه، وتكون الخسارة على رأس المال حيث لا يتحمل المضارب شيئاً منها إلا إذا ثبت أنه قد تعدى أو قصر بعد التحقيق معه" (الشمري، 2008، صفحة 55). والمضاربة تتضمن درجة عالية من المخاطرة، وذلك أن صاحب المال يسلم ماله إلى المضارب الذي يقوم بممارسة العمل وإدارته، ولا يكون ضامناً للمال إلا في حالة التعدي والإهمال أو التقصير ومخالفة شروط العقد (Sagmi & Khaki, 2011, p. 6).

**2-1-2- المشاركة:** المشاركة هي إحدى آليات الصيرفة الإسلامية التي تتطلب مشاركة العميل بنسبة في رأس المال إلى جانب عمله أو خبرته، ويقوم المصرف الإسلامي بتمويل النسبة الباقية على أساس المشاركة في الناتج المحتمل ربحاً أو خسارة حسب ما يتحقق فعلاً، ويشترط في هذه الصيغة تحديد عائد عمل المشارك بعمله كنسبة محددة من الربح (لعامرة، 1996، صفحة 89).

**2-1-3- المراجعة:** تعتبر المراجعة من أكثر أساليب التمويل شيوعاً بين المصارف الإسلامية، ويقدر ما بين 70% إلى 80% من إجمالي التمويل التي تقدمه المصارف الإسلامية والذي يتم عن طريق المراجعة (بن مسعودة، 2008، صفحة 51). والمراجعة هي بيع سلعة معينة بالثمن الذي اشتراه به وزيادة ربح معلوم. ومعناه أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة و يشترط عليه ربحاً معيناً (Abdus, Norman, & Bradley, 2005, p. 75).

**2-1-4- بيع السلم:** هو بيع أجل بعاجل، حيث يكون محل العقد مؤجلاً ويكون الدفع معجلاً، حيث أنها عملية بيع يتعهد فيها البائع بتوريد بعض السلع المعنية للمشتري في تاريخ مستقبلي مقابل مبلغ محدد مقدماً يدفع بالكامل في الحال (عمر محمد، صفحة 67). وقد أقر الشرع الإسلامي بجواز هذا النوع من البيوع في مواطن عدة منها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ سورة البقرة (الآية 282).



**2-1-5- الإستصناع:** الإستصناع هو أن يطلب العميل (طالب التمويل) من البنك أن يصنع له سلعة معينة بمواد خام من عنده وبمواصفات معينة مقابل عوض يتم الاتفاق عليه؛ فهو عقد بيع عين مما يصنع صنعا، يكون فيه البائع هو الصانع الذي يلتزم بصنع العين الموصوفة بالعقد بمواد من عنده، مقابل ثمن محدود (عريقات و عقل، 2012، صفحة 214).

**2-1-6- المساومة:** المساومة عقد يبيع من خلاله البنك للعميل منقولا أو عقارا معيناً، بسعر محدد إجماليا عند إبرام الصفقة، وهو عقد يشبه عقد المراجعة مع فرق مفاده أنه في هذا النوع من التمويلات البنك ليس ملزما باطلاع العميل بتفاصيل ثمن الشراء وكذا مبلغ الهامش المقبوض من البنك.

**2-1-7- الإجارة:** هي عقد على منفعة لمدة معلومة وبثمن معلوم، وفيه يقوم المصرف الإسلامي (المؤجر) باقتناء أصول إنتاجية أو رأسمالية كالمعدات والأدوات والعقارات بناء على طلب العميل (المستأجر)، وذلك من خلال عقد يحدد فيه قيمة إيجار المصرف لهذه الأصول ومدة استغلال العميل لها. حيث يقوم هذا الأخير بسداد دفعات مالية خلال فترة التعاقد تغطي الثمن الذي دفعه المصرف في الأصل مضافا إليه هامش ربح مناسب، وتظل ملكية الأصل للمصرف مع حق العميل (المستأجر) في تملكه عند تمام سداد القيمة المتفق عليها (السنهوري، 2013، صفحة 40).

## 2-2- الصيغ المالية المشتقة

تسعى الصيرفة الإسلامية إلى التوسع نحو الأسواق العالمية من خلال تصميم وتطوير منتجات وأدوات مالية مبتكرة، وإيجاد حلول لمشاكل التمويل تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، وهذا بتكييف التوريق حسب منظور الشرع وفق ما يلي:

**2-2-1- العقود الآجلة في إطار عقد السلم:** لقد جاءت الصيرفة الإسلامية بصور أكثر كفاءة وأكثر مشروعية وذلك من خلال العقود الآجلة في إطار عقد السلم، حيث يقبض المحتاج للسيولة التقدّ مقدّما مقابل سلعة في الذمة مؤجلة، وإذا كان الدائن تاجرا كان السلم محقق لمصلحة الطرفين، البائع الراغب في السيولة وينتفع من خلال الحصول على النقد دون إجراءات إضافية، والمشتري التاجر ينتفع من خلال ضمان حصوله على سلعة تدخل في نطاق تجارته، وبذلك يمكن التاجر من توظيف فائض السيولة لديه في الائتمان (السوليم، 2004، الصفحات 21-22).

**2-2-2- المستقبلية في إطار عقد السلم:** يمكن إدراج المستقبلية في إطار الصيرفة الإسلامية في (بن علي و قندوز، 2007، صفحة 15):

- **بيع الحال:** وذلك بشراء جميع الاحتياجات المستقبلية حالا ودفع قيمتها نقدا واستلامها وتخزينها؛
- **بيع السلم:** وهنا يتم شراء احتياجاته المستقبلية ولكن بثمن حال، وبالتالي يحقق بيع السلم التحوط المطلوب بتثبيت ثمن الشراء المستقبلي، ولكن فقط لمن يستطيع أن يقوم بسد حاجة البائع للتمويل.

**2-2-3- الخيارات في إطار بيع العربون و خيار الشرط:** لقد تم تكييف عقود الخيارات في الشريعة الإسلامية وفق ما يلي:

- **خيار شرط:** حيث يدخل الشخص في العقد اللازم (البيع، الإجارة أو الإستصناع) ويشترط لنفسه حق الفسخ بإرادته المنفردة خلال مدة معلومة، وهو ما يتيح الفرصة للتحوط في الحصول على سلعة يُؤمل الربح منها، وله الحق

في عرض محل الخيار لطرف آخر خلال مدة العقد دون أن يكون هناك اقتران بالربح لأن ذلك يسقط الخيار (بوحدوني، 2016، صفحة 10)؛

■ **بيع العربون:** يعتبر بيع العربون جزءا من ثمن السلعة يدفعه المشتري للبائع تعويضا عن حبسه لسلعته، حيث يدخل ضمن الثمن المتفق عليه في العقد في حالة التنفيذ، ويكون حقا للبائع إذا تنازل المشتري عن حقه في التنفيذ (بوحدوني، 2016، صفحة 10).

## 2-3- التصييك الإسلامي

تعرف الصكوك الإسلامية بألها: "وثائق أو شهادات متساوية القيمة تصدر باسم مالكةا تمثل حصصا شائعة في موجودات معينة ومباحة شرعا، تصدر وتداول وفق صيغ التمويل الإسلامية وعلى أساس المشاركة في العُثم والعُرم والالتزام بالشروط والضوابط الشرعية " (دوابة، 2009، صفحة 19). والبنوك الإسلامية تصدر الصكوك لتعينة المدخرات (Al-Salem, 2009, p. 191)، وهناك العديد من أنواع الصكوك الإسلامية غير أن الأكثر انتشارا يمكن حصرها في الأنواع التالية: صكوك المضاربة، صكوك المشاركة، صكوك السلم، صكوك الاستصناع، صكوك المراجعة، صكوك الإجارة، صكوك المزارعة، صكوك المسقاة، صكوك المغارسة.

## 3- دور بنك البركة الجزائري (وكالة سكيكدة) في تمويل المشروعات الاقتصادية

### 3-1- نظرة عن بنك البركة الجزائري

يعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي مشترك (بين القطاع العام والخاص) يؤسس في الجزائر، أنشئ بتاريخ 20 ماي 1991 كشركة مساهمة معتمدة لدى بنك الجزائر، في إطار قانون النقد والقرض (القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990)، بالشراكة بين مجموعة البركة المصرفية (شركة سعودية مقرها البحرين) و بنك الفلاحة والتنمية الريفية (ناصر، 2006، صفحة 260).

وقد بلغ رأس المال الاجتماعي لبنك البركة الجزائري في بداية تأسيسه 500 مليون دينار جزائري، ليرتفع سنة 2006 إلى 2.5 مليار دينار جزائري، وسنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري، ليصل عام 2017 إلى 15 مليار دينار جزائري، مكتب بين المساهمين على النحو التالي (بنك البركة الجزائري، 2018):

### الجدول (03): رأس المال الاجتماعي لبنك البركة الجزائري ونسبة المساهمين في البنك.

نسبة المساهمة (%)	رأس المال الاجتماعي (دينار جزائري)	السنوات
50 %	500 مليون دينار جزائري	1991
44 %	2.5 مليار دينار جزائري	2006
46 %	10 مليار دينار جزائري	2009
44.1 %	15 مليار دينار جزائري	2017

المصدر: (بنك البركة الجزائري، 2018، بنك البركة الجزائري، <http://www.bancalbaraka.com>)

واقع تمويل المشروعات الاقتصادية من خلال صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر  
- تجربة بنك البركة الجزائري (وكالة سكيكدة) أمودجا-

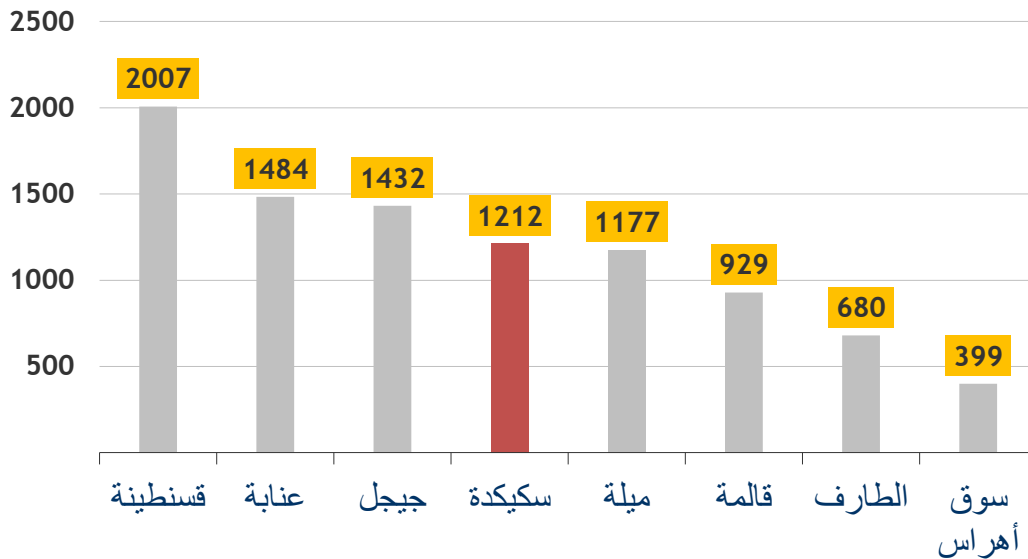
وتخضع النشاطات البنكية والمعاملات المالية التي يقوم بها البنك إلى قواعد الشريعة الإسلامية، ويقع مقره في الجزائر العاصمة (حي بوتلجة هويدف فيلا رقم 03 بن عكنون الجزائر)، ويتكون حاليا من 31 فرع أو وكالة موزعة في المدن الكبرى في انتظار إنشاء فرعين آخرين قيد الافتتاح هما: فرع حيدرة، وفرع ورقلة (بنك البركة الجزائري، 2018).

### 3-2- حوصلة المشروعات الاقتصادية بولاية سكيكدة

يتكون الشمال الجزائري من 25 ولاية والتي تنقسم إلى ثلاثة مناطق هي:

- **الشمال الشرقي:** يضم كل من الولايات التالية: قسنطينة، سكيكدة، عنابة، قالمة، جيجل، الطارف، سوق أهراس، ميلة؛
- **شمال-وسط:** يضم كل من الولايات التالية: الشلف، البليدة، البويرة، بجاية، تيزي وزو، الجزائر العاصمة، المدية، بومرداس، تيبازة، عين الدفلى؛
- **الشمال الغربي:** يضم كل من الولايات التالية: تلمسان، سيدي بلعباس، مستغانم، معسكر، وهران، عين تيموشنت، غليزان.

وتحتل ولاية سكيكدة (منطقة الشمال الشرقي) المرتبة الواحد وعشرون (21) في الترتيب الوطني حسب عدد المشروعات الاقتصادية، والمرتبة الرابعة (04) في الترتيب الإقليمي، كما هو موضح في الشكل التالي:  
الشكل (02): التوزيع التراكمي للمشروعات المصرح بها لمنطقة شمال شرق الجزائر خلال الفترة (2002-2017).



المصدر: (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، 2017، بيانات التصريح بالاستثمار، <http://www.andi.dz>)

من الشكل أعلاه يتبين أن ولاية سكيكدة تحتل المرتبة الرابعة على المستوى الإقليمي من حيث عدد إنشاء المشروعات الاقتصادية، حيث بلغ العدد التراكمي للمشروعات خلال الفترة (2002-2017) حوالي 1212 مشروع، حيث تصدرت

المجموعة ولاية قسنطينة بـ 2007 مشروع، تليها في المرتبة الثانية ولاية عنابة بـ 1484 مشروع، ثم ولاية حيجل في المرتبة الثالثة بـ 1432 مشروع، لتحتل ذيل القائمة في المرتبة الثامنة ولاية سوق أهراس بـ 399 مشروع.

الجدول (04): التوزيع التراكمي للمشروعات الاقتصادية المصروح بها حسب قطاع النشاط بولاية سكيكدة خلال الفترة (2002-2017).

قطاع النشاط	عدد المشاريع	القيمة (مليون دج)	مناصب الشغل
النقل	738	13785	2786
البناء، الأشغال العمومية، السكن	188	19503	3147
الصناعة	142	274861	5626
الفلاحة	57	3451	642
الخدمات	48	7647	765
السياحة	22	33593	1631
الصحة	17	4707	400
المجموع	1212	357547	14997

المصدر: (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، 2017، بيانات التصريح بالاستثمار، <http://www.andi.dz>)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب المشروعات الاقتصادية المنجزة بولاية سكيكدة موجهة بدرجة أولى لكل من القطاعات النقل، البناء والأشغال العمومية والسكن، والصناعة (739 و 188 و 142 مشروع استثماري على التوالي)، حيث بلغت قيمة الإنجاز لقطاع النقل حوالي 13785 مليون دينار جزائري، ولقطاع البناء والأشغال العمومية والسكن بما يقارب 19503 مليون دينار جزائري، ولقطاع الصناعة 274861 مليون دينار جزائري، موفرين فرص شغل تقدر بـ 11559 منصب إجمالاً.

لتأتي في الدرجة الثانية المشروعات الموجهة لكل من قطاعي الفلاحة والخدمات (57 و 48 مشروع استثماري على التوالي)، بتكلفة إنجاز إجمالية تقدر بـ 11098 مليون دينار جزائري، ومناصب شغل مستحدثة قدرت بـ 1407 منصب إجمالاً.

أما بالنسبة لكل من قطاعي السياحة والصحة فنلاحظ عزوف كبير في إنجاز المشروعات الاقتصادية فيها، حيث قدر عدد المشروعات 39 مشروع إجمالاً، بتكلفة إنجاز قدرت بـ 33593 مليون دينار جزائري لقطاع السياحة، موفرة 1631 منصب شغل، وبتكلفة إنجاز قدرت بـ 4707 مليون دينار جزائري لقطاع الصحة، موفرة 400 منصب شغل.

### 3-3- مساهمة صيغ التمويل الإسلامي ببنك البركة (وكالة سكيكدة) في تمويل المشروعات الاقتصادية

لمعرفة مدى مساهمة صيغ التمويل الإسلامي المطبقة ببنك البركة (وكالة سكيكدة) في تمويل الاستثمار (المشاريع الاقتصادية)، نقوم بتوزيع هذه الأدوات وتحليلها خلال الفترة (2015 - 2017). وتجدد الإشارة أن عدد المشروعات الممولة من طرف بنك البركة الجزائري (وكالة سكيكدة). بمختلف صيغ التمويل الإسلامي قد قدرت بـ 138، 151، 138 مشروع سنة 2015، 2016، 2017 على التوالي. والجدول الموالي يعرض مختلف صيغ التمويل الإسلامي بالبنك:

واقع تمويل المشروعات الاقتصادية من خلال صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر  
- تجربة بنك البركة الجزائري (وكالة سكيكدة) أممؤذجا-

الجدول (05): توزيع أساليب تمويل الاستثمار حسب الصيغ في بنك البركة (وكالة سكيكدة) خلال الفترة (2015-2017).

الوحدة: دينار جزائري

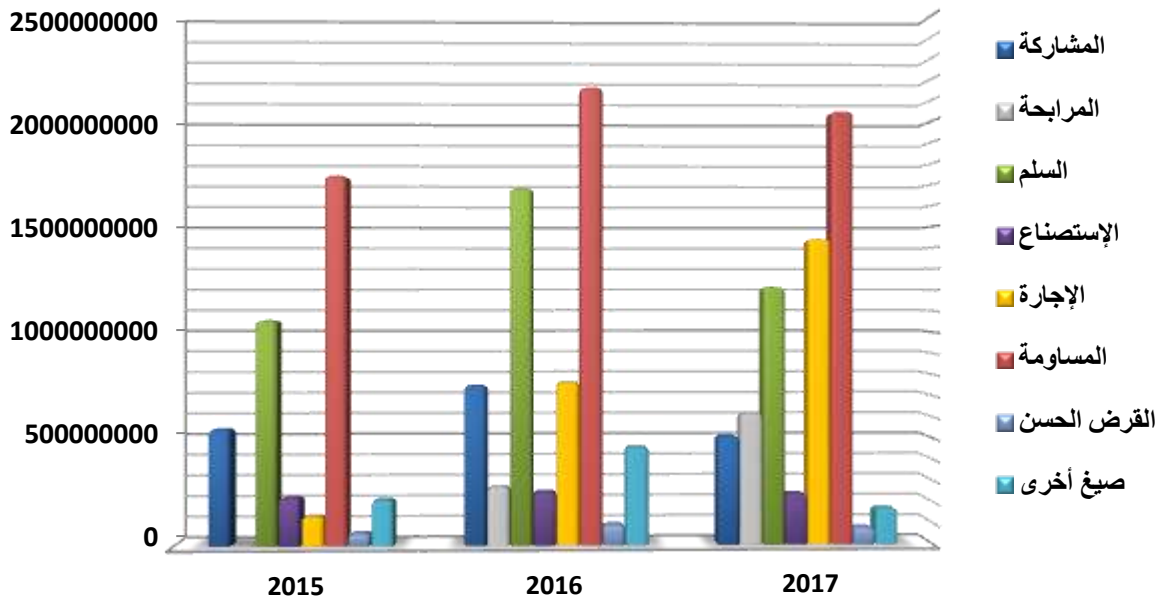
2017		2016		2015		البيان
النسبة (%)	المبالغ	النسبة (%)	المبالغ	النسبة (%)	المبالغ	
8.10 %	513001546	11.67 %	751516693	13.75 %	548552330	المشاركة
9.75 %	617820352	4.25 %	273618114	0.001 %	5442777	المرايحة
19.20 %	1216208337	26.12 %	1682971113	26.54 %	1059002437	السلم
3.82 %	241894168	3.90 %	250970770	5.67 %	226099793	الإستصناع
22.81 %	1444847616	11.92 %	767908743	3.45 %	137487460	الإجارة
32.36 %	2049122530	33.51 %	2159003669	43.64 %	1741131987	المساومة
1.25 %	78931532	1.47 %	94928399	1.44 %	57532363	القرض الحسن
2.71 %	171338587	7.16 %	461201897	5.38 %	214512510	صيغ أخرى
100 %	<b>6333164668</b>	100 %	<b>6442119398</b>	100 %	<b>3989761657</b>	مجموع التمويل

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير النشاط للبنك (2015-2017).

ولتوضيح هذا الجدول أكثر نقوم بتحويله إلى رسم بياني كما يلي:

الشكل (03): رسم بياني يوضح توزيع أساليب تمويل الاستثمار حسب الصيغ في بنك البركة (وكالة سكيكدة).

الوحدة: مليون دينار جزائري



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (05) أعلاه.

من خلال الجدول والشكل البياني السابقين نلاحظ ما يلي:

- عدم اعتماد البنك على صيغة المشاركة بشكل كبير في تمويل مختلف الاستثمارات، حيث عرفت قيمتها تذبذبا من سنة لأخرى، كما أن نسبة اعتماد البنك على هذه الصيغة تضاعف تدريجيا فبعدها كانت تقدر بـ 13.75% سنة 2015 تراجعت إلى 8.10% سنة 2017؛
- زيادة تدريجية في تمويل البنك بصيغة المراجعة من سنة لأخرى، حيث تضاعفت بـ 50 مرة خلال سنة واحدة من 5442777 دينار جزائري سنة 2015 إلى 273618114 دينار جزائري سنة 2016، مصاحبا في ذلك الارتفاع العام في إجمالي التمويلات الممنوحة الذي بلغ 6442119398 دينار جزائري سنة 2016 بعدما كان 3989761657 دينار جزائري فقط في 2015، ليتواصل ارتفاعها المحسوس بأكثر من 50% في 2017 وتصل قيمتها إلى 617820352 دينار جزائري بما نسبته 9.75% من إجمالي التمويلات؛
- اعتماد البنك بنسبة كبيرة على تمويل مختلف استثماراته بصيغة بيع السلم، إلا أن قيمته عرفت تذبذبا من سنة لأخرى، كما أن نسبة الاعتماد على هذه الصيغة تضاعفت تدريجيا، حيث عرفت سنة 2016 انخفاضا طفيفا، ليتواصل هذا الانخفاض في سنة 2017 ليصل إلى 19.20% بعدما كانت نسبة مساهمة هذه الصيغة في التمويل 26.54% سنة 2015.
- عدم اعتماد البنك واهتمامه بالتمويل بالإستصناع، حيث بلغ سنة 2015 إجمالي التمويل المقدم بالإستصناع مبلغ 226099793 دينار جزائري بما نسبته 5.67%، وهي نسبة منخفضة تبين عدم تركيز البنك على هذه الصيغة من التمويل، لتواصل هذه النسبة في الانخفاض سنة 2016 و 2017 إلى 3.90% و 3.82% على التوالي؛
- زيادة اعتماد بنك البركة (وكالة سكيكدة) على التمويل بالإحارة من سنة لأخرى، فبعدها كانت قيمتها تقدر بـ 137487460 دينار جزائري بما نسبته 3.45%، لتعرف سنة 2017 ارتفاعا مطردا جدا (نسبة التغير فاقت 600%) لتلامس قيمتها مبلغ 1444847616 دينار جزائري بما نسبته 22.81%؛
- اعتماد البنك بنسبة كبيرة على تمويل مختلف استثماراته بصيغة المساومة والتي تستحوذ على حصّة الأسد من إجمالي التمويلات المقدمة من طرف البنك، حيث بلغت مساهمة البنك في التمويل بهذه الصيغة سنة 2015 مبلغ 1741131987 دينار جزائري بما نسبته 43.64%، وهي نسبة كبيرة جدا توضح الاعتماد الكبير من طرف البنك عليها، لتعرف هذه الصيغة من التمويل ارتفاعا كبيرا سنة 2016 بارتفاع إجمالي التمويلات الممنوحة والتي بلغت 2159003669 دينار جزائري، إلا أنها عرفت انخفاضا محسوسا سنة 2017 لتبلغ 2049122530 دينار جزائري بنسبة 32.36%؛
- لا يعتمد البنك على التمويل بواسطة القرض الحسن، حيث يخص فقط العمال بالبنك (يمنح فقط لعمال بنك البركة الجزائري - وكالة سكيكدة)؛
- عدم اهتمام بنك البركة (وكالة سكيكدة) بالتمويل بمختلف صيغ المزارعة، المساقاة والتصكيك، ففي سنة 2015 كان إجمالي مبلغ هذه التمويلات 214512510 دينار جزائري فقط بنسبة 5.83%، لترتفع هذه النسبة بشكل طفيف

واقع تمويل المشروعات الاقتصادية من خلال صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر  
- تجربة بنك البركة الجزائري (وكالة سكيكدة) أمودجا-

في سنة 2016 وتصل 7.16%، لتنهيار إلى مستوى متدني جدا سنة 2017 بمبلغ 171338587 دينار جزائري وتبارح نسبة 2.71%، ما يبين عزوف البنك عن هذا النوع من التمويلات.

الجدول (06): توزيع أساليب تمويل الاستثمار حسب الآجال في بنك البركة (وكالة سكيكدة) خلال الفترة (2015-2017).

التمويلات	2015		2016		2017	
	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)
قصيرة الأجل	1815341554	45.50%	2880915795	44.72%	2639029717	41.67%
متوسطة الأجل	1332979370	33.41%	2149091031	33.36%	2002546668	31.62%
طويلة الأجل	841440733	21.09%	1412112572	21.92%	1691588283	26.71%
المجموع	3989761657	100%	6442119398	100%	6333164668	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير النشاط للبنك (2015-2017).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن بنك البركة الجزائري (وكالة سكيكدة) كغيره من البنوك الإسلامية يعتمد في تمويلاته بشكل كبير على التمويل القصير الأجل، وذلك للتقليل من حجم المخاطر والسعي لجني العائدات في وقت قصير، وهذا مقارنة بالتمويلين المتوسط والطويل الأجل، وقد عرفت قيمته تذبذبا في التغير إذ ارتفعت سنة 2016 بمعدل 58.7%، لتراجع بشكل طفيف سنة 2017؛ ونفس الكلام بالنسبة للتمويل متوسط الأجل حيث عرف ارتفاعا سنة 2016 بمعدل 61.22% لتراجع بشكل طفيف سنة 2017؛ أما بالنسبة للتمويل الطويل الأجل فقد عرف ارتفاعا تدريجيا من سنة لأخرى.

#### الخاتمة

في ختام هذه الورقة يتبين لنا في الأخير أن الأنشطة المصرفية الإسلامية شهدت تقدما كبيرا وذلك من خلال نمو حجم المعاملات المالية الإسلامية، وكذا التوسع المذهل لها وامتداد فروعها عبر أنحاء العالم، حيث تنشط في إطار يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، ما جعلها تدخل للسوق آليات جديدة وصيغ تمويلية مختلفة عن العمل المصرفي التقليدي في تعبئة المدخرات وجذب الاستثمارات.

أولا: نتائج الدراسة: من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى ما يلي:

- تقدم الصيرفة الإسلامية صيغ تمويلية مختلفة منها ما هو قائم على الاستثمار ومنها ما هو قائم على المديونية، وتقوم هذه الصيغ على مبدأ المشاركة والربح والخسارة مع المتعاملين؛
- بنك البركة أحد البنوك التي حققت نجاحا كبيرا وانتشرت في جميع أنحاء العالم ومنها الجزائر، فهو يقوم بتمويل المشروعات بواسطة الصيغ الإسلامية مراعيًا بذلك أحكام الشريعة الإسلامية؛
- المبالغة في استخدام صيغة المساومة وبيع السلم وحتى الإجارة لدى بنك البركة الجزائري -وكالة سكيكدة-، وإن كان يعطيها مردودية واسعة وكبيرة، إلا أنه يكرس انعدام التوازن من الناحية النظرية والعملية في تجربة الصيرفة الإسلامية من جهة، وفي توزيع التوظيفات بين مختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية من جهة أخرى؛

- عدم استخدام أهم صيغ التمويل من طرف بنك البركة الجزائري -وكالة سكيكدة-، ونقصد بها صيغة المضاربة بالرغم من أهميتها الكبيرة خاصة المضاربة المشتركة؛
- غياب الأدوات الحديثة في التمويل لدى بنك البركة الجزائري -وكالة سكيكدة-، كالتصكيك الإسلامي والأدوات المالية المشتقة.

ثانيا: الاقتراحات: انطلاقا من النتائج المتوصل إليها نقترح ما يلي:

- ضرورة تركيز بنك البركة الجزائري-وكالة سكيكدة- على صيغ التمويل بالمشاركة، لأنها تمثل الإطار الحقيقي لعمل المصارف الإسلامية؛
- ضرورة دخول بنك البركة الجزائري-وكالة سكيكدة- في الاستثمار في الميدان الزراعي والصناعي، حيث يمتازان هذين القطاعين في الولاية بالضعف ووجود صعوبات وعراقيل متعددة للدخول فيهما، بالرغم من توفر الموارد الطبيعية وتنوعها، وتوفر صيغ التمويل الإسلامية الخاصة بتنمية هذين القطاعين (الإستصناع، المزارعة، والمساقاة)؛
- العمل على زيادة الموارد المالية والبحث على أحسن توظيف لها، عن طريق التنوع في صيغها الاستثمارية والتنوع في آجالها؛
- نشر الميزانيات والتقارير السنوية للبنوك الإسلامية في مختلف وسائل الإعلام، ليتيسر للباحث والمستثمر الإطلاع على نتائج أعمال هذه البنوك والتأكد من شفافيتها وفعاليتها، مما يساعد على الإقبال نحوها والتعامل معها.

#### المصادر والمراجع:

- Abdus, S., Norman, D. G., & Bradley, J. (2005, 4). Islamic Banking and Finance in Theory and Practice: The Experience of Malaysia and Bahrain. The American Journal of Islamic Social Sciences .
- Al-Salem, F. H. (2009). Islamic Financial Product Innovation. Intenational Journal of Islamic and Management , 2 (3).
- dfgf. (fgf). gdf. fdg: dfg.
- IFSB. (2019, 7). Islamic Financial Services Industry, Stability Report 2019. Consulté le 12 20, 2020, sur Islamic Financial Services Board: [www.ifsb.org/](http://www.ifsb.org/)
- Sagmi, M.-u.-d., & Khaki, A. R. (2011, 1). Islamic Banking: Concept and Methodology. SSRN Electronic Journal .
- إبراهيم سامي السوليم. (2004). صناعة الهندسة المالية (نظرات في المنهج الإسلامي). الكويت: مركز بحوث شركة الراجحي المصرفية، بيت المنشورة.
- إكرام بن عزة، و فتحي بلدغم. (2018). مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي: تقييم تجربة الجزائر. مجلة العلوم في البحوث المالية والمحاسبية (1).



واقع تمويل المشروعات الاقتصادية من خلال صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر  
- تجربة بنك البركة الجزائري (وكالة سكيكدة) أمودجا-

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI). (2017). بيانات التصريح بالاستثمار. تاريخ الاسترداد 16, 1 2021، من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (<http://www.andi.dz>): ANDI)
- بلعزوز بن علي، و عبد الكريم قندوز. (2007). استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية. المؤتمر العلمي الدولي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة (صفحة 15). عمان، الأردن: جامعة الزيتونة الأردنية.
- بنك البركة الجزائري. (2018). التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري. تاريخ الاسترداد 10, 1 2021، من بنك البركة الجزائري: [www.bancalbaraka.com](http://www.bancalbaraka.com)
- بنك البركة الجزائري. (2018). الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري. تاريخ الاسترداد 9, 1 2021، من بنك البركة الجزائري: [www.bancalbaraka.com](http://www.bancalbaraka.com)
- جمال لعمارة. (1996). المصارف الإسلامية (الإصدار 1). الجزائر: دار النبأ.
- حربي محمد عريقات، و جمعة سعيد عقل. (2012). إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث) (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- سليمان ناصر. (2006). علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة. الجزائر: مكتبة الريان.
- سمير هربان. (2015). صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة. الجزائر: مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف.
- شهاب أحمد سعيد العززي. (2012). إدارة البنوك الإسلامية (الإصدار 1). الأردن: دار النفائس.
- شوقي بورقية. (2011). الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية (دراسة مقارنة). سطيف: أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس.
- صادق راشد الشمري. (2008). أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية. عمان، الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- عادل مدحت. (2019, 11 20). 3.8 تريليون دولار أصول التمويل الإسلامي بحلول 2023. تاريخ الاسترداد 21, 1 2021، من موقع يوم: [www.youm7.com](http://www.youm7.com)
- عبد الأمير رويح. (9, 9 2015). البنوك الإسلامية ... الميدان الاستثماري الأكثر أمناً للتمويل العالمي. تاريخ الاسترداد 21, 1 2021، من شبكة النبا المعلوماتية: <https://annabaa.org/arabic/economicreports/3464>
- عبد الكريم قندوز. (2008). الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق (الإصدار 1). لبنان: مؤسسة المذكرة ناشرون.
- محمد أشرف دوابة. (2009). الصكوك الإسلامية: بين النظرية والتطبيق (الإصدار 1). القاهرة، مصر: دار السلام.
- محمد طاهر وآخرون قادري. (2014). المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول (الإصدار 1). بيروت: مكتبة حسن العصرية.
- مصطفى محمد السنهوري. (2013). إدارة البنوك التجارية (الإصدار 1). مصر: دار الفكر الجامعي.
- ميلود بن مسعودة. (2008). معايير التمويل والإستثمار في البنوك الإسلامية. باتنة: مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر.

- فهد شيخ عثمان عمر محمد. إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، (دراسة تحليلية وتطبيقية مقارنة). دمشق، سوريا: أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق.
- هاجر سعدي، ولامية لعلام. (2011). دور الهندسة المالية في ابتكار منتجات مالية إسلامية، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية. (الصفحات 3-4). جامعة سطيف.
- وهيبة بوخدوني. (2016). منتجات الهندسة المالية الإسلامية - واقع وآفاق-. ملتقى صفاقس الدولي الرابع للمالية (صفحة 10). تونس: جامعة الزيتونة.